**الفصل الرابع**

**التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير**

**د. مروة بلتاجي** [[1]](#footnote-1)\*

**المقدمة**

**يعد التعليم العالي المدخل الأساسي للبحث العلمي، الذي يستهدف خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، ومن ثم تصبح الجامعات والمعاهد العليا مركزاً لنقل ونشر المعرفة، من خلال البحث العلمي، أيضاً، يعد التعليم العالي من أهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري، و**الطريق الأول للتنمية والتقدم ورفع مستوي معيشة الفرد**. ومن ثم فلابد من الاهتمام بالتعليم العالي باعتباره الأداة الرئيسية في تزويد المجتمع بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات والعلوم؛ فهو يعد** الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة تأهيلاً عالياً.

 وقد شهد قطاع التعليم العالي في مصر اهتماماً كبيراً خلال السنوات الماضية انطلاقاً من قاعدة أن التعليم العالي هو أساس التطور والنهوض لأي مجتمع من المجتمعات، وبالتالي كان لابد من إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم العالي، سواء من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، أو تطوير وتحديث المناهج، أو صقل قدرات أعضاء هيئة التدريس. ولكن هناك عدد من التحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر، منها القدرة علي استيعاب الأعداد المتنامية للطلاب في ظل عدم زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو؛ ومن المعروف أن أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها تعاني العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر علي مستوى العملية التعليمية، ولكنها تختلف من دولة إلي أخري.

 ويعد الإنفاق على التعليم العالي من أصعب المشكلات التي تواجه هذا القطاع وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إذ أن هناك جدل واسع حول هذا الموضوع، فالبعض يعالج قضية التمويل من منظور اقتصادي منادياً بترشيد المجانية، والتوسع في إنشاء الجامعات الخاصة، والبعض الآخر يعالج القضية من منظور اجتماعي، ويشجع الإنفاق الحكومي والتوسع في قبول الطلاب لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وجانب ثالث ينادي بالتمويل المشترك في الإنفاق بين الحكومة والقطاع الخاص، ويؤكد علي أهمية وجود معايير واضحة ومحددة لالتحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي. ومن هنا تعد قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها.

 **ويحاول هذا الفصل تحليل بعض المشكلات التي تواجه تمويل التعليم العالي في مصر، ويطرح بعض الإستراتيجيات البديلة لتطوير منظومة تمويل التعليم العالي في مصر.**

**أولاً: قيود تمويل التعليم العالي في مصر**

يواجه الإنفاق على التعليم عموماً العديد من المشكلات المزمنة، والتي تؤثر على قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة، منها علي سبيل المثال، بعض القيود التمويلية، مثل محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة، إذ أن هناك ضغطاً كبيراً على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالي فإن الصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه عجزاً مالياً متكرراً، يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة، الأمر الذي يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة الذي يمكن أن يوجه نحو التعليم العالي. هذا إلي جانب زيادة نسبة الأعداد المتقدمة للجامعات والمعاهد العليا سنوياً، خاصة في ظل زيادة معدلات النمو السكاني، ومن ثم فإن الاعتماد علي التمويل الحكومي لا يمكن أن يفي بمتطلبات تحديث وتطوير مخرجات التعليم العالي. كما يواجه تمويل التعليم العالي في مصر بعض المشكلات الأخرى منها: مجانية التعليم العالي إلي جانب ضعف ومحدودية التمويل الخارجي، سواء في شكل منح أو قروض، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي، الذي يخضع لتغيرات مفاجئة يصعب السيطرة عليها. **وبشكل عام تواجه قضية تمويل التعليم العالي أربعة قيود أساسية هي علي النحو التالي:**

**1- عدم كفاية الإنفاق العام**

يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء التعليم الجامعي أو غير الجامعي، وبرامج الماجستير والدكتوراه، وتمويل البعثات الخارجية. وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية؛ ولكن على الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فإن هذه الزيادات تظل عاجزة عن مواجهة متطلبات التعليم. فقد كان الإنفاق الحكومي علي التعليم لا يتجاوز 4.6 مليار جنيه مصري عام 1990-1991، ثم ارتفع ليصل إلى 22.2 مليار جنيه مصري عام 2003-2004 ثم إلى 24.7 مليار جنيه مصري عام 2004-2005 ، ثم زادت مخصصات التعليم من 33.8 مليار جنيه مصري عام 2007- 2008 إلى 39.6 مليار جنيه مصري عام 2008- 2009، أي أن الإنفاق العام زاد بنسبة 17 % بالمقارنة بـ 12.7 مليار جنيه مصري عام 1996- 1997. ثم وصل إلي حوالي 40 مليار جنيه عام 2009/ 2010 ((Biltagy, 2010. إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم، وظلت عاجزة عن إحداث أي إصلاح حقيقي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم، والتي تمثلت في عدة مؤشرات منها: وجود عجز في أعداد الجامعات والمعاهد العليا، مما أدي إلي ارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات الحالية، إلي جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم العالي متمثلة في عدم المواءمة بين عرض خريجي التعليم العالي والطلب عليهم في سوق العمل.

 وبالتالي، فعلي الرغم من زيادة جملة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، إلا أنه مازال يعانى من كثير من نقاط الضعف، فلم تتحقق جودة التعليم في مصر لأنه لا يوجد تخصيص جيد لهذه الموارد. فعلي سبيل المثال، تذهب معظم موازنة التعليم العالي لتغطية الأجور والنفقات الجارية، وخاصة الشرائح العليا في الهيكل الإداري، في صورة مكافآت وبدلات واجتماعات ونحوها.

 أما نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام فقد تراجع من حوالي 16% عام 2004-2005 إلى حوالي 12% عام 2009-2010، كما بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي 4.4% عام 2006 ثم انخفض إلي 3.7% عام 2009-2010(Biltagy, 2010) . وبالتالي، فعلي الرغم من مضاعفة الإنفاق على التعليم أضعافاً كثيرة منذ بداية الثمانينات وحتى الآن، فمازال تأثير هذا الإنفاق متواضعاً، وذلك بسبب الانخفاضات المستمرة في القوة الشرائية للعملة المصرية وهو ما أدي انخفاض الإنفاق الحقيقي على التعليم. ويوضح الجدول رقم (1) تطور نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم والتعليم العالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2001- 2008- 2009).

**جدول رقم (1): الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (2000- 2001- 2008-2009).**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنوات المالية** | **نسبة الإنفاق العام علي التعليم إلي الناتج المحلي الإجمالي** | **نسبة الإنفاق العام علي التعليم العالي إلي الناتج المحلي الإجمالي** |
| **2000-2001** | 6.13 | 2.45 |
| **2001-2002** | 6.48 | 2.72 |
| **2002-2003** | 4.9 | 1.36 |
| **2003-2004** | 4.9 | 1.52 |
| **2004-2005** | 4.8 | 1.72 |
| **2005-2006** | 4.1 | 1.21 |
| **2006-2007** | 3.8 | 1.12 |
| **2007-2008** | 3.9 | 1.31 |
| **2008-2009** | 3.8 | 0.85 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية؛ ووزارة التنمية الاقتصادية: تقارير متابعة الأداء الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة؛ ووزارة المالية: الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة؛ ووزارة التعليم العالي: إحصاءات التعليم، 2011.

 ويتضح من الجدول رقم (1) تناقص التمويل الفعلي علي التعليم، بسبب انخفاض نصيب التعليم في الموازنة العامة للدولة، وانخفاض نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص على مدار السنوات الماضية، وهكذا يوضح الشكل رقم (1) أن نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي قد أخذت في الانخفاض منذ عام 2001-2002.

الشكل رقم (1): نسبة الإنفاق العام علي التعليم/ التعليم العالي إلي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2001- 2008-2009)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011. الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية؛ ووزارة التنمية الاقتصادية: تقارير متابعة الأداء الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة؛ ووزارة المالية: الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة؛ ووزارة التعليم العالي: إحصاءات التعليم، 2011.

 وبالنظر إلى النسبة التي يمثلها التعليم العالي في الموازنة الإجمالية للتعليم، نجد أن هذه النسبة مرتفعة إلى حد ما إذا ما قورنت ببعض الدول المختارة الأخرى مثل بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ((OECD, 2008، ويوضح الجدول رقم (2) نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي موازنة التعليم في بعض الدول المختارة.

جدول رقم (2): نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي موازنة التعليم في بعض الدول المختارة

|  |  |
| --- | --- |
| **الدولة** | **نسبة الإنفاق على التعليم العالي من موازنة التعليم** |
| الدانمارك | 23.0 |
| فنلندا  | 29.0 |
| ألمانيا | 21.4 |
| ايرلندا | 25.3 |
| كوريا | 33.5 |
| السويد | 25.5 |
| المملكة المتحدة | 21.6 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 37.1 |
| متوسط دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي | 24.2 |
| **مصر** | **28.1** |
| روسيا | 21.1 |
| الأردن | 36.3 |
| تركيا | 26.0 |

المصدر: OECD, 2008

 ويتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة الإنفاق علي التعليم العالي في مصر بلغت حوالي 28 % من الموازنة العامة المخصصة لقطاع التعليم عام 2008. بينما يتبين من الجدول رقم (3) أن هذه النسبة ([[2]](#footnote-2)) قد انخفضت إلي حوالي 21.8 % عام 2010-2011، 21.4 % عام 2011-2012، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام علي التعليم 47053.7 مليون جنيه مصري بنسبة 11.7% من إجمالي الإنفاق العام للدولة عام 2010-2011، 51770.7 مليون جنيه مصري، بنسبة 10.6 % من إجمالي الإنفاق العام للدولة عام 2011-2012 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2012).

جدول رقم (3): الإنفاق العام للدولة علي التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة

(2010-2011/2011-2012)

|  |
| --- |
| **الوحدة: بالمليون جنيه**  |
| **البيان** | 2010-2011 | 2011-2012 |
| **الإنفاق العام للدولة** | 403168.2 | 490589.7 |
| **الإنفاق العام علي التعليم** | 47053.7 | 51770.7 |
| **نسبة الإنفاق العام علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق العام (%)** | 11.7 | 10.6 |
| **الإنفاق العام علي التعليم الجامعي** | 10234.3 | 11086.4 |
| **نسبة الإنفاق العام علي التعليم الجامعي إلي إجمالي الإنفاق العام علي التعليم (%)** | 21.8 | 21.4 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام**،** مارس 2012.

 وبالإضافة إلي ما سبق، فالمشكلة أيضاً تتمثل في أن نصيب الطالب المصري من موازنة التعليم يعتبر منخفضاً للغاية مقارنة بالكثير من الدول العربية والنامية، حيث أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق علي التعليم العالي لا يتعدي 1000 دولار أمريكي. ويوضح الشكل رقم (2) أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في مصر قد بلغ حوالي 902 دولار أمريكي، مقارنة بـ 4634 دولار في تونس، و4500 دولار في لبنان، و4421 دولار في الأردن (أشرف العربي، 2010)، أما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يصل فيها متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي حوالي 22000 دولار أمريكي، و14000 دولار في استراليا .(Egypt Human Development Report, 2010)

الشكل رقم (2): متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي في مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى

****

المصدر: أشرف العربي، 2010

 وبناء علي ذلك، فقد تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم من المرتبة 51 بين 131 دولة إلى المرتبة 59 بين 134 دولة عام 2008- 2009، وظل الوضع ثابتاً خلال عام 2009-2010؛ حيث احتلت مصر المرتبة 51 بين 133 دولة. وأيضا، تراجع ترتيب مصر بشكل كبير فيما يتعلق بركيزة التعليم العالي والتدريب من المرتبة 80 بين 131 دولة إلى المرتبة 91 بين 134 دولة عام 2008-2009، وتحسن الوضع خلال عام 2009-2010 حيث احتلت مصر المرتبة 88 بين 133 دولة. أما بالنسبة للمؤشر الخاص بمدى تلبية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل التنافسي، فقد بلغت قيمته 2.6 في مصر مقابل 4.1 على مستوى العالم، واحتلت مصر المرتبة 128 من 134 دولة. ومن المؤشرات ذات الدلالة أيضاً في هذا المجال مؤشر التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث، والذي بلغت قيمته في مصر 3.6 مقارنة بمتوسط عالمي حوالي 4.0، وقد احتلت مصر وفقاً لهذا المؤشر المرتبة 92 من 134 دولة (التقرير السادس والسابع للتنافسية المصرية 2009،2010).

 **وخلاصة القول أن**، مشكلة التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر تكمن في الجمع بين قضيتين رئيسيتين، وهما كفاية التمويل وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية؛ أي كفاية التمويل لضمان تحقيق الأغراض التعليمية، والقضاء على عدم التكافؤ في الفرص التعليمية بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية؛ أي بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الريفية والحضرية وغيرها. ومن المعروف أن الجمع بين كفاية التمويل الحكومي للتعليم العالي، وبين العدالة في توزيع الفرص التعليمية عملية صعبة للغاية في العديد من دول العالم، خاصة في الدول النامية والفقيرة ذات الموارد المالية المحدودة، وتتزايد هذه المشكلة مع ارتفاع الطلب على التعليم العالي، في مقابل محدودية قدرة النظم التعليمية في هذه الدول على مواجهة هذا الطلب؛ فالزيادة السكانية المطردة في الدول النامية والفقيرة، وتبني فكرة التعليم المجاني، وتزايد القناعات بين أغلب شرائح المجتمع بضرورة الالتحاق بالتعليم العالي كنوع من الوجاهة الاجتماعية، كلها أسباب تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة.

 وتتمثل المشكلة أن الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم الحديث. إذن يمكن القول أن القصور في الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم العالي يمكن إسناده إلي عجز الموازنة من ناحية، وارتفاع تكلفة التعليم العالي من ناحية أخري، هذا إلي جانب الأعداد المتزايدة من الطلاب، نتيجة الزيادة السكانية والتي خلقت أزمة التعليم العالي، نظراً للقدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات هذا القطاع، إلي جانب الخلل الواضح بين متطلبات سوق العمل المتغيرة الناتج عن التقدم التكنولوجي والمعرفي ومخرجات قطاع التعليم العالي العاجزة عن اللحاق بهذا الركب من التقدم.

**2- عدم كفاءة الإنفاق العام**

 ويرتبط هذا القيد ارتباطاً وثيقاً بالقيد الأول، ويقصد بهذا القيد غياب إستراتيجية تعليمية واضحة ومحددة تُحسن توظيف الموارد، حتى وإن كانت محدودة، ويرجع ذلك إلي غياب التخطيط والمتابعة ومراقبة ومحاسبة المسئولين، وسيطرة البيروقراطية عند اتخاذ وتنفيذ القرارات، بالإضافة إلي غياب الخبرات المطلوبة لإدارة العملية التعليمية بشكل مسئول.

 إذن، رغم كل الزيادات في الموارد المالية التي يتم تخصيصها إلى قطاع التعليم العالي، إلا أن المحصلة النهائية ترتبط بكيفية توظيف هذه الموارد في تعزيز ورفع كفاءة التعليم العالي وتحسين مخرجاته، وارتباط تلك المخرجات بمتطلبات التنمية المستدامة، وحاجات سوق العمل. وهذا يعني أن عدم كفاءة استخدام الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي والتوظيف غير الملائم لهذه الموارد، سوف يؤدي إلي تبديد هذه الموارد المحدودة. الأمر الذي سوف يفضى إلى تزايد متطلبات التمويل لا لرفع كفاءة التعليم العالي، واستحداث تخصصات جديدة تساعد علي اللحاق بركب التنمية، وارتفاع مستوي الجودة في التعليم العالي ككل، وتفعيل أداء مؤسساته الجامعية وغير الجامعية، والاهتمام بجوانب تطوير المناهج التعليمية، وبالتالي يؤدي ذلك إلي تحقيق متطلبات ثانوية بعيدة كل البعد عن ما تفرضه التقنيات الحديثة للتعليم ومستجدات الثورة المعرفية والتكنولوجية. ومن هنا تظهر ضعف العلاقة بين زيادة تمويل التعليم العالي والمخرجات النهائية له، والمتمثلة في خريجي الجامعات في مختلف التخصصات العلمية.

 وبشكل أكثر تفصيلاً، تتجلي مظاهر عدم كفاءة الإنفاق العام علي التعليم العالي في مصر في كيفية توزيع موازنة التعليم العالي علي النفقات الجارية والاستثمارية، فوقفاً لتقرير التنمية البشرية عام 2010، تذهب 78% من موازنة التعليم العالي للنفقات الجارية، بينما تستحوذ النفقات الرأسمالية علي 22% فقط، الأدهى من ذلك هو أن أكثر من 75% من النفقات الجارية مخصصة لأجور العاملين، سواء كانوا إداريين أو أكاديميين. أيضا مظاهر عدم الكفاءة تظهر في تحيز تقديم الخدمات التعليمية بكل أشكالها لصالح المدن والمناطق الحضرية ضد المناطق الريفية ومحافظات الوجه القبلي. ومن ناحية أخري، يمكن القول أن إهدار الجانب الأكبر من المعونات والمنح الدولية، وعدم الاستفادة منها بما يخدم تطوير التعليم والارتقاء به في النواحي المختلفة هو من أهم أسباب انخفاض كفاءة استغلال الموارد الماليةالمتاحة لقطاع التعليم العالي.

ومن خلال القيدين الأول والثاني يمكن أن نخلص إلي أنه توجد العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي في تمويل التعليم العالي، والتي تبرر البحث عن بدائل أخرى تساند التمويل العام للتعليم العالي، ويمكن إجمال هذه المؤشرات في الآتي:

* نمو التعليم العالي بمعدلات مرتفعة للغاية لا تتناسب مع معدلات نمو المخصصات المالية له.
* انخفاض نصيب الطلاب من الإنفاق العام علي التعليم العالي.
* أن مؤسسات التعليم العالي عندما تحدد احتياجاتها والمبالغ اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، فإنها نادرًا ما تحصل على المبالغ التي تطلبها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة للدولة مما يؤثر علي مستوى أدائها.
* عدم القدرة على التوسع في إحداث النقلة المعرفية والتكنولوجية المطلوبة في ظل الاعتماد فقط علي التمويل الحكومي.
* انخفاض عدد الأساتذة المتخرجون من الجامعات الأجنبية، إلي جانب عدم قدرة الجامعات علي تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بشكل كامل.
* انخفاض مستوى الخدمات التي تقدم للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.
**وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى قصور التمويل الحكومي للتعليم العالي، ومن بين هذه الأسباب:**
* ارتفاع تكلفة التعليم العالي، وارتفاع معدلات التضخم عموماً، وعدم قدرة الحكومة على تحمل أعباء التمويل، نتيجة لتفاقم هذه الأعباء التمويلية.
* صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق بالتعليم العالي في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي نتيجة الانفجار السكاني.
* ضعف قدرة مؤسسات التعليم العالي على بلوغ أهدافها وزيادة ميزانيتها المخصصة من جانب الدولة.
* الاستمرار في سياسة التوسع في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، وإتباع سياسة مجانية التعليم العالي، على الرغم من ارتفاع التكلفة الخاصة به.

 ولمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي برغم انخفاض معدلات الإنفاق العام، كان علي الحكومة المصرية أن تبحث عن استراتيجيات جديدة للحصول علي موارد إضافية مثل السماح لمؤسسات التعليم العالي الحكومية بإلحاق الطلاب ببرامج خاصة، وإلزام هؤلاء الطلاب بدفع رسوم دراسية، إلي جانب تشجيع نمو التعليم العالي الخاص، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع القطاع الخاص المحلي والجامعات الأجنبية.

**3- تطبيق مبدأ مجانية التعليم العالي**

نصت العديد من المواثيق الدولية علي إقرار الحق في التعليم ومسئولية الدولة عن كفالته لكل مواطن، فلقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 26 علي أن لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يوفر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلته الأساسية، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعاً لكفاءاتهـم. وبالنسبة للتشريع الوطني، فقد نص الدستور المصري عام 1971 في المادة 18 علي أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمي. كما نصت المادة 20 علي أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة.

 وبشكل عام، فتعد مجانية التعليم واحدة من أكبر مشاكل التعليم العالي المصري، بل أنها أكبر تلك المشاكل علي الإطلاق، فالتعليم الجيد يحتاج إلى نفقات باهظة، لا يمكن الوفاء بها مع المجانية. كما أن الدول مهما كانت متقدمة ومهما كثرت مواردها، تظل غير قادرة على الوفاء بنفقات ومتطلبات التعليم مع المجانية، ومن ثم فإن الوضع يكون أصعب بكثير في الدول الفقيرة والنامية، وبالنظر إلي المجتمع المصري نجد أن المشكلة متفاقمة حيث أن هذا المجتمع فقير في موارده المخصصة للتعليم، وفى قدرة نظامه الإداري علي استغلال تلك الموارد، وتوظيفها بالطريقة المثلى.

 وتقوم فكرة التعليم العالي في مصر على أساس أنه جزء من بند الخدمات العامة التي لابد وأن تقدمها الدولة بصورة مجانية، غير أن هذه النظرة لخدمة التعليم العالي سادت في مراحل معينة وأصبحت لا تصلح للتطبيق في الوقت الراهن. أي أنه لابد من اشتراك كل فئات ومؤسسات المجتمع المدني في توفير خدمة التعليم العالي، بما في ذلك الطلاب وأسرهم. فمن المهم ملاحظة أنه لا توجد دولة استطاعت أن توسع نطاق التعليم العالي لديها مع تحسين جودته دون الحاجة إلى مساهمات مادية كبيرة من الطلاب وأسرهم في نفقات الدراسة، باستثناء بعض الدول مثل الدول الاسكندينافية وسويسرا، حيث تتميز بارتفاع معدلات الضرائب بدرجة كبيرة. وقد استحدثت أستراليا([[3]](#footnote-3) (رسوم دراسية شاملة في عام 1989 تغطى في البداية نسبة 25 % من نفقات الدراسة ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 40 % في المتوسط في عام 2007. كذلك اتبعت الصين نظام الرسوم الدراسية عام 1997 ثم تلتها المملكة المتحدة والجمهورية التشيكية عام 1998 والنمسا في عام 2001 ((OECD and World Bank, 2010.

 إن مجانية التعليم حق للمحتاجين فقط ، وليست حقاً لكل مواطن، حيث نجد أن الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الغنية يتمكنون من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، ويتمتعون بالمجانية، في حين أن بعض الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة لا يتمكنون من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، ومن ثم لا يتمتعون بالمجانية؛ أي أن الوضع يصبح غير منطقياً، وهكذا سيصبح تمويل التعليم العالي أكثر عدالة بالفعل إذا ساهم الطلاب الذين ينتمون إلى أسر ذات دخل مرتفع أو متوسط بجزء أكبر من نفقات تعليمهم.

 إذن، لا يمكن للتعليم العالي في مصر أن يحقق نجاحاً طالما أنه يعتمد فقط على المخصصات الحكومية المخصصة من الدولة، والتي تذهب في معظمها كمرتبات ومصاريف إدارية، مما يؤدي إلي تقليص الاعتمادات الخاصة بتطوير المناهج وطرق التدريس، ومشاريع البحث العلمي. ومن هنا لابد من المناداة بترشيد مجانية التعليم العالي.

 أيضا، المجانية دعوة لعدم الجدية في التعلم، فمثلاً نجد في الجامعات المصرية أن نسبة كبيرة من الطلاب يفتقرون إلى الرغبة والإرادة في الاجتهاد، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها: تدهور مستوى المناهج، وقلة فرص العمل المتاحة بعد التخرج، وتدني العائد الشخصي علي التعليم، وبالتالي تؤدي المجانية إلي تبديد ثروات المجتمع وموارده المحدودة، وتبديد طاقات الطلاب، وتضييع جهود أسرهم، وتبديد قدرة المجتمع على النهوض والتقدم والمنافسة.

 إن ترشيد المجانية تعنى إعادة التعليم إلي مساره الصحيح؛ فالتعليم ما هو إلا رسالة تعتمد على الإجادة العلمية والتميز. إن الطبيعة البشرية ترفض تبديد الجهد والمال بلا فائدة، فكل إنسان يحافظ علي ماله ولا ينفقه هباء، ومن ثم فإن ترشيد المجانية ستكون ضماناً لخريجين من طراز آخر، أي خريجون يجيدون التفكير والبحث العلمي، ويعلمون كيفية صياغة وتحديد مشكلات مجتمعهم، وبالتالي سيكون لديهم القدرة علي التوصل إلي الحلول المناسبة، ومن ثم النهوض بالمجتمع ككل.

 ولا يعنى إلغاء أو ترشيد المجانية إعادة التمييز بين أفراد المجتمع، لأن الطالب المتفوق أياً كان مستواه الاجتماعي لا يجب أن يُحرم من فرصة التعليم، وبالتالي لابد من مساعدة الطلاب المتفوقين في دفع الرسوم الدراسية وتحمل النفقات المعيشية؛ أي أنه لابد من حماية الطلاب المتميزين دراسياً والذين ينتمون إلى أسر محدودة الدخل، وذلك من خلال الاعتماد علي مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي، مثل تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، ورجال الأعمال للمساهمة في صندوق يخصص للتعليم العالي، وتوفير المنح والقروض الدراسية وغيرها، والاعتماد بشكل أكبر علي التبرعات والأوقاف والخدمات البحثية، أو فرض ضريبة تخصص للتعليم مثل فرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

 وسيكون من المهم جداً الأخذ في الاعتبار حساسية قضية ترشيد أو إلغاء المجانية من الناحية السياسية، وذلك لتجنب ردود الأفعال المضادة، وما سيثار حول هذه القضية من جدل واسع بين كافة فئات وشرائح المجتمع. ويمكن معالجة هذا الأمر من خلال الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين جميع الأطراف المعنية لنشر فكرة المشاركة بين الطلاب والأسر ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء هيئة التدريس، وحشد التأييد لإجراءات الإصلاح المقترحة، وغرس فكرة تقاسم التكلفة، وإيضاح النتائج الايجابية المترتبة علي توافر موارد مالية إضافية جراء تطبيق ترشيد أو إلغاء نظام مجانية التعليم العالي في مصر.

 ويدعم وجهة النظر التي تنادي بترشيد مجانية التعليم العالي، ما أكد عليه Psacharopoulos من أن العائد على التعليم يقل مع ارتفاع مستوى التعليم، أي أن العائد علي التعليم في المرحلة الابتدائية أعلى من نظيره في المراحل الأخرى من التعليم، وخاصة التعليم العالي، ومن هنا لابد أن يمول التعليم الأساسي من جانب الحكومة بشكل رئيسي، بينما يجب علي الطلاب وأسرهم المساهمة بشكل كبير في نفقات تعليمهم العالي Psacharopoulos, 1993))، بينما أكدت عدد من الدراسات الأخرى علي أن العائد على التعليم يرتبط بعلاقة طردية مع المستوى التعليمي، أي أن العائد على التعليم يرتفع مع ارتفاع مستوى التعليم. (Biltagy, 2010)

 وتجدر الإشارة هنا إلي التفرقة بين نوعين أساسيين من أنواع العائد علي التعليم وهما: العائد الشخصي Micro point of view، والعائد الاجتماعي علي التعليم Macro point of view. العائد الشخصي علي التعليم يقصد به العائد المباشر، الذي يحصل عليه الفرد نتيجة زيادة مستوي تعليمه أي عدد سنوات الدراسة، ويمكن تقدير هذا العائد من خلال طريقتين أساسيتين؛ معدل العائد الداخلي أو دالة الكسب المينسرية. أما العائد الاجتماعي علي التعليم فيقصد به كل الوفورات الخارجية التي تنتج عن زيادة مستوي تعليم الأفراد في المجتمع([[4]](#footnote-4))، ولكن هناك صعوبة شديدة في قياس هذه الخارجيات، ومن ثم غالباً ما يقدر العائد الاجتماعي علي التعليم بأقل من قيمته الحقيقية (Becker, 1964 and Mincer, 1974).

**4- ارتفاع معدلات الإنفاق العائلي على التعليم**

إن معدلات الإنفاق العائلي علي التعليم في تزايد مستمر رغم مجانية التعليم المصري، والسبب يرجع إلي المبالغ الطائلة التي تنفقها الأسر علي الدروس الخصوصية. وقد أتجه القطاع العائلي لعلاج أوجه القصور في العملية التعليمية المقدمة من الحكومة من خلال اللجوء للدروس الخصوصية؛ وهي الوسيلة السلبية التي تقضي علي الجزء الأكبر من دخل القطاع العائلي وتؤثر على مستوى الأسرة اقتصادياً واجتماعياً. وبالطبع هذا النوع من الإنفاق يعد إهداراً لموارد المجتمع لأنه لا يترتب عليه أي آثار إيجابية. لقد أصبح اللجوء إلى الدروس الخصوصية في المراحل التعليمية المختلفة أمراً ضرورياً لدى أغلب الأسر المصرية، وبالرغم من أن الدروس الخصوصية ليست علي نفس القدر من الانتشار في مرحلة التعليم العالي، إلا أنها موجودة بالفعل في بعض الكليات سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة.

 وينقسم الإنفاق العائلي علي التعليم إلى عدة شرائح منها الرسوم الدراسية، والإنفاق على الكتب الدراسية والدروس الخصوصية ومجموعات التقوية والدورات الخاصة، إلي جانب ما يرتبط بالعملية التعليمية من نفقات الملابس والانتقالات والتغذية والمصروف الخاص للطلاب كما يتبين من الشكل رقم (3). وبالنظر إلي **الإنفاق علي التعليم وفقاً لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام 2010-2011،** يمكن القول أن متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة (الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي) بلغ 22245.7 جنيه مصري عام 2010-2011، بمتوسط شهري قدره 1854.6 جنيه مصري. ويصل متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة في الحضر والريف إلي 26663.2 جنيه مصري، 18636 جنيه مصري، علي التوالي. ويبلغ متوسط الإنفاق السنوي علي التعليم للأسر التي لديها أفراد ملتحقون حالياً بالتعليم 3706.1 جنيه مصري بنسبة 16.7% من إجمالي الإنفاق السنوي للأسر لإجمالي الجمهورية.

 ويوضح الشكل رقم (3) التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسر التي لديها أفراد ملتحقون حالياً بالتعليم طبقاً لبنود الإنفاق علي التعليم، حيث احتلت المصروفات والرسوم الدراسية في الحضر أعلى مرتبة في الإنفاق على التعليم kحيث بلغت 44.4 %، أما الريف فقد احتلت الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية المرتبة الأولى بنسبة 47.3 %. وبشكل عام، تستحوذ الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية علي 42 % من إنفاق الأسرة المصرية علي التعليم.

الشكل رقم (3): التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسر التي لديها أفراد ملتحقون حالياً بالتعليم طبقاً لبنود الإنفاق علي التعليم

 المصدر: بحثالدخل والإنفاق والاستهلاك، 2010/ 2011.

 أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، فيتكبد الطلاب وأسرهم نفقات مالية كبيرة ومباشرة من أجل الإنفاق على التعليم العالي في مصر، حيث يقدم الجدول رقم (4) ملخصاً لتوزيع الطلاب بناء على نوعية المؤسسة التعليمية، إلي جانب المصروفات والمدفوعات التي يقومون بسدادها سنوياً.

**جدول رقم (4): المساهمات الخاصة المباشرة في الإنفاق على التعليم العالي عام 2008.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فئة المؤسسة التعليمية** | **عدد الطلاب** | **متوسط المدفوع سنوياً****(بالجنيه المصري)** |
| **الجامعات الخاصة** | 48329 | 12500 |
| **المعاهد العليا الخاصة** | 428211 | 2500 |
| **المعاهد الفنية الخاصة** | 34241 | 2000 |
| **المجموع الفرعي****للمؤسسات الخاصة** | 510781 | 3413 |
| **الجامعات الحكومية****(مرحلة البكالوريوس)** | 1698740 | 50- 120 |
| **الجامعات الحكومية****(مرحلة الدراسات العليا)** | 199929 | 500 |
| **طلاب الانتساب** | 343003 | 400 |
| **الطلاب المقيدون في برامج****التدريس بلغات أجنبية** | 5000 | 1000- 5000 |
| **الدروس الخصوصية** | 100000 | 500 |
| **المجموع الفرعي للجامعات****الحكومية** | 2246672 | 210 |

المصدر: OECD and World Bank, 2010

 وبشكل عام، فقد بلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي بالأسعار الجارية حوالي 333.7 مليار جنيه عام 2011/2012 (تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2011/2012)، وبالتالي يقدر حجم الإنفاق العائلي علي التعليم في مصر بنحو 55.73 مليار جنيه، وهذا يعني أن إجمالي ما يتم إنفاقه علي التعليم العالي في مصر عام 2011-2012 يقدر بنحو 11.93 مليار جنيه (أي ما يعادل 3.6 % من إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي عام 2011-2012)، وذلك بافتراض أن ما يتم تخصيصه للتعليم العالي من إجمالي حجم الإنفاق العائلي علي التعليم يمثل حوالي 21.4 % ([[5]](#footnote-5)).

**ثالثاً: الاستراتيجيات الحديثة المطروحة لتمويل التعليم العالي في مصر**

يعتمد التعليم العالي في الدول النامية أساساً على التمويل المقدم من جانب الحكومة، وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة، حيث يلعب التمويل الخاص دوراً مؤثراً، ومن العوامل التي ساعدت على ذلك، ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية. أما بالنسبة لمعظم الدول النامية فإن دور الحكومات في تمويل التعليم مسألة أساسية، حيث لا يزال دور القطاع الخاص محدوداً للغاية قي هذا الشأن. وبالتالي لابد من وجود دعم سياسي وشعبي لتمويل التعليم، من خلال مساهمة الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في القضايا المرتبطة بتمويل التعليم واستبدال العلاقة التقليدية بين منظومة التعليم والحكومة بعلاقة تقوم على أساس التعاون، بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في دعم الجهود الحكومية.

 إن البحث عن بدائل غير حكومية لتمويل التعليم العالي، ليست مهمة سهلة، ولا شك أن هناك بدائل متعددة، وتجارب ناجحة لدول أخرى يمكن تطبيقها في مصر مع إدخال بعض التعديلات عليها للتوافق مع الظروف المصرية، غير أن كل ذلك لا قيمة له مع غياب إستراتيجية قومية واضحة المعالم، يقوم عليها من يمتلكون الفهم والخبرة في كيفية إدارة العملية التعليمية. إذن القضية تكمن في حسن استغلال الموارد المتاحة، وتوظيفها توظيفاً جيداً، والعمل على إيجاد بعض المصادر البديلة للتمويل، حيث أن عدم كفاءة توزيع وتوظيف الموارد تؤدي بالطبع إلي تدهور العملية التعليمية.

 ويمكن تقسيم بدائل التمويل غير الحكومية للتعليم العالي إلى جزأين أساسيين هما: الجهود الذاتية، والالتزام المجتمعي. أما الجهود الذاتية فهي ما تقوم به كل مؤسسة تعليم عالي منفردة للحصول على موارد دخل أخرى غير حكومية، واستخدامها في تغطية مصروفاتها، وتطوير برامجها. ومن أمثلة ذلك، استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز إنتاج خصوصاً في مجال الأبحاث والاستشارات، وهذه الأساليب يطلق عليها الجامعة المنتجة.

 والالتزام المجتمعي هو ما يقدمه أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة إلى مؤسسات التعليم العالي، من تبرعات وهبات ومنح نقدية وعينية وقروض مالية لتساعدها على تحقيق أهدافها، ومن أشكاله مشاركة الطلاب وأسرهم في دفع جزء من تكلفة التعليم العالي، عن طريق الرسوم الدراسية، وأيضاً، تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال التعليم العالي، إلي جانب تقديم قروض لطلاب التعليم العالي بشروط ميسرة، تسترد بعد التخرج وفق نظم معينة.

**وفيما يلي عرض لكيفية مواجهة القيود التمويلية التي تواجه التعليم العالي في مصر:**

1. **زيادة حجم التمويل الحكومي**

لابد من زيادة حصة التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، وزيادة حصة التعليم العالي من تلك النسبة، بشكل يتناسب مع الإنفاق على التعليم العالي بشكل خاص؛ أي لابد من وجود تعبئة أكبر للإنفاق الحكومي على التعليم بشكل عام وعلى التعليم العالي بشكل خاص، ليس فقط من أجل تغطية نسبة أكبر من النفقات الرأسمالية والجارية، ولكن أيضاً لتشجيع الاستثمار في قطاع البحث العلمي في الجامعات. فعلي الرغم من تزايد الاعتراف الحكومي بأهمية العلوم والتكنولوجيا في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، فإن التمويل المتاح للبحوث الجامعية منخفض للغاية، مما يحد من قدرة الجامعات على أن يكون لها دور مهم في إنتاج المعرفة ونشرها. ويوضح الجدول رقم (5) الإنفاق على البحث العلمي ونسبة هذا الإنفاق إلي إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من (2003-2004/2006-2007)، ويتضح من الجدول تدني قيمة الإنفاق على البحث العلمي، حيث بلغت هذه القيمة 245 مليون دولار أمريكي عام 2003-2004، ووصلت إلي 314 مليون دولار أمريكي عام 2006-2007، كما تناقصت نسبة الإنفاق علي البحث العلمي إلي إجمالي الناتج المحلي بشكل مستمر، حيث بلغت هذه النسبة 0.27 % عام 2003، وانخفضت إلي 0.23% عام 2007.

**جدول رقم (5): الإنفاق على البحث العلمي خلال الفترة من (2003-2004/2006-2007)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنوات** | **القيمة (مليون دولار أمريكي)** | **نسبة الإنفاق إلي إجمالي الناتج المحلي (%)** |
| (2003-2004**)** | 245 | 0.27 |
| (2004-2005**)** | 251 | 0.25 |
| (2005-2006**)** | 299 | 0.26 |
| (2006-2007) | 314 | 0.23 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2012.

وفي حين أنه لا توجد نسبة مثالية لتحديد المعدل الأمثل للإنفاق العام يكون، فمن المفيد أن تخصص الدولة على الأقل نسبة 20 % من الموازنة العامة لقطاع التعليم. مع الأخذ في الاعتبار أن نصيب التعليم العالي من موازنة التعليم ككل نسبة كبيرة بالفعل، حيث تمثل حوالي 21.4 % عام 2011-2012 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس 2012)، وبالطبع ستسفر هذه التعديلات عن زيادة ملموسة في الموارد المخصصة للتعليم من جانب الحكومة. كما يمكن أيضا الاعتماد علي المشروعات الاستثمارية الضخمة لضخ المزيد من رأس المال في العديد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وذلك لتحسين أوضاعها المتدهورة، من خلال تحديث مبانيها ومعدات التعليم، واستخدام التقنيات الحديثة في التعليم والتعلم، وتحسين نظم الإدارة، وتشجيع الاتجاه اللامركزي؛ أي تطبيق آلية التطوير الذاتي للتنمية المستدامة لجودة التعليم، وتطوير المناهج، وصقل مهارات أعضاء هيئة التدريس؛ أي إرساء بيئة تنافسية لدعم وتطوير مؤسسات التعليم العالي، وذلك بالاعتماد علي صندوق مشروع تطوير التعليم العالي، الذي يعد جزءاً من اتفاقية القرض بين مصر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والهدف من إنشائه هو تقديم المساعدة والدعم المالي للمشروعات التي تبنتها وزارة التعليم العالي، والممثلة في مشروع تطوير التعليم العالي.

1. **رفع كفاءة الإنفاق العام**

بالنسبة لإدارة وحوكمة التعليم العالي،فإنه يتحكم في نظام التعليم العالي في مصر مجموعة من المؤسسات من بينها هيئات حكومية يأتي في مقدمتها: وزارة التعليم العالي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة إلى المجلس الأعلى للجامعات، وهو هيئة حكومية تقوم بالإشراف على الجامعات الحكومية، ومجلس الجامعات الخاصة، ومجلس المعاهد العليا، ومجلس المعاهد الفنية، ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. وتعمل وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات، ومجلس الجامعات الخاصة وفقاً لإطار تنظيمي وإداري مركزي، بينما تخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة لتشريعات وقواعد مالية مختلفة.

 ومن أجل إدارة جيدة لنظم التعليم العالي تساعد عليرفع كفاءة الإنفاق العام، فلابد من توافر نظام معلوماتي متكامل، ولم يشهد التعليم العالي المصري نظام إدارة معلومات قبل عام 2002، الذي شهد إطلاق مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ([[6]](#footnote-6))، أما معالجة البيانات وتحليلها فهي من اختصاص وحدة التخطيط الاستراتيجي التي تقدم تقريراً مفصلاً عن أوضاع التعليم العالي في مصر سنوياً وذلك منذ عام 2006.

 وبشكل عام، فمؤسسات التعليم العالي الحكومية في مصر لا تملك السيطرة التامة على مواردها، فمثلاً يسمح لها بامتلاك الأراضي والمباني، ولكنها تظل خاضعة للملكية الحكومية، بحيث لا تستطيع التصرف فيها بالبيع أو الاستبدال، كذلك تخصص موازنتها لبنود معينة ولا تملك القدرة على تغييرها، لأنها بنود تضعها جهات متفرقة، حيث تضع وزارة التخطيط والتعاون الدولي موازنة الاستثمار، وتضع وزارة المالية الموازنة الجارية ((OECD and World Bank, 2010.

 وكما هو معتاد في الكثير من البلدان النامية، تعتمد الحكومة على نظام تقليدي لتوزيع الموازنة السنوية بين الجامعات، والمعاهد الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي الأخرى. ولم تضع الوزارات المسئولة عن تحديد الموازنة الجارية والاستثمارية في الاعتبار مدي كفاءة وفعالية المؤسسات المؤهلة للتمويل في إدارة مواردها. كما أن المجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي، وهما الهيئتان الحاكمتان للجامعات، لهما رأى محدود في عملية توزيع الموارد. ([[7]](#footnote-7) (

 ويمكن القول أن مستوى الإنفاق العام الذي تتلقاه كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بشكل فردي لا يرتبط بأي مقياس للأداء مثل الجودة أو الاختصاص، أيضاً لا توجد صورة واضحة للمخصصات التي تتلقاها كل مؤسسة واحتياجاتها الفعلية، ويرجع هذا إلي صعوبة إتاحة البيانات الموازنة المخصصة لكل جامعة حكومية، ومن ثم يصعب توضيح عدم الاتساق في مخصصات الموازنة بين الجامعات المختلفة.

 وعلى عكس نموذج توزيع الموازنة الذي تستخدمه الوزارات المعنية فيما يتعلق بالتمويل الجاري والاستثماري، فإن مشروع تطوير التعليم العالي، الذي بدأ تنفيذه منذ عام 2002 بتمويل من البنك الدولي، قد أدخل بعض الجوانب المبتكرة في عملية توزيع الموارد العامة. ويستخدم مشروع تطوير التعليم العالي آلية تنافسية لتوزيع الموارد من أجل الارتقاء بالجودة بأسلوب جديد يتميز بالموضوعية والوضوح.

 ويمكن القول أنه، لتحقيق نظام ذو كفاءة لتوزيع الموارد، ولتشجيع الاستخدام الفعال للموارد العامة، فأنه يجب علي الحكومة أن تستحدث مزيجاً من آليات توزيع الموازنة القائمة على الأداء ، وبناء علي هذه الآليات يتم تقديم حوافز مالية مقابل تحسين النتائج التي تحققها مؤسسات التعليم العالي. وتتمثل أهم آليات التوزيع المبتكرة في عدة أشكال، منها صيغ التمويل القائمة على المخرجات، وعقود الأداء، ونظام القسائم، والتمويل التنافسي ( (OECD and World Bank, 2010.

 وبشيء من التفصيل، فصيغ التمويل القائمة على المخرجاتتعني أن يتم استخدام مؤشرات المخرجات التعليمية لتحديد صيغة التمويل، فعلى سبيل المثال، تتلقى الجامعات أموالاً مقابل أعداد الطلاب الذين يتخرجون منها، وأحيانًا تتلقى مبالغ أكبر مقابل الخريجين الذين ينتمون إلى تخصصات دراسية معينة. أما نظام القسائم، فيتسلم الطلاب من خلاله قسائم بقيم مالية معينة تسمح لهم بسداد الرسوم الدراسية في أية مؤسسة للتعليم العالي يتم اختيارها بواسطة الطلاب أنفسهم، والغرض من هذه الآلية هو زيادة المنافسة بدرجة أكبر بين مؤسسات التعليم العالي، وهذه الآلية يتم من خلالها إتاحة الدعم الحكومي للطلاب بشكل غير مباشر.

 ومن بين الآليات المبتكرة الأخرى لتوزيع الموارد ما يسمي بعقود الأداء، وفيها توقع الحكومة اتفاقيات تنظيمية مع مؤسسات التعليم العالي لتقرير الأهداف المتبادلة القائمة على أداء هذه المؤسسات. أما التمويل التنافسي فيتم من خلاله منح التمويل للخطط التي تهدف إلي تحقيق أهداف السياسة القومية للدولة وتساعد علي تحقيق تحسن ملحوظ في أداء مؤسسات التعليم العالي ((OECD and World Bank, 2010.

 وخلاصة القول إن، سياسات تحسين كفاءة الإنفاق العام علي التعليم تنطلق من قاعدة أساسية، هي أن مشكلة محدودية الموارد يمكن حلها من خلال إحداث قدر من الرشد في الإدارة المالية، لتعظيم هذه الموارد، هذا ما تؤكده الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية، مثل دولجنوب شرق أسيا، حيث يمكن العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بينالمناطق الريفية والحضرية، وبين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

1. **السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية**

هناك العديد من السياسات الأخرى التي يجب إتباعها من أجل تدبير موارد إضافية لمؤسسات التعليم العالي ومنها:

* ترشيد مجانية التعليم العالي المتاح للجميع من الأغنياء والفقراء، ويستفيد منه القادرين أكثر من غير القادرين، واستبداله بمعايير أخري مثل التفوق الدراسي، والقدرة المالية للطلاب وأسرهم.
* تسويق خدمات التعليم العالي لاجتذاب الطلاب الوافدين وتسهيل إجراءات تسجيلهم في الجامعات وإقامتهم، وذلك من خلال التوسع في البرامج المختلفة المقدمة لهم.
* نقل الجامعات المصرية إلى نموذج الجامعات المنتجة، من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية، وتقديم المشورة والخبرة العلمية إلى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر موارد إضافية. وتجدر الإشارة هنا إلي أن هذا ما فعلته بعض الدول مثل الصين وكوريا وغيرهما لإحداث النقلة التعليمية الكبيرة في العقود القليلة الماضية.
* تشجيع رجال الأعمال علي إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمات تعليمية متميزة.
* تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية المقدمة من المنظمات الدولية.
* تطوير الأطر المختلفة التي تحكم مؤسسات التعليم العالي من أجل تدويل نظم وبرامج التعليم العالي.

**الخاتمة**

هناك ضرورة ملحة لإتباع عدد من السياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي في ظل محدودية التمويل الحكومي، وتزايد الطلب على التعليم العالي. وتتمثل هذه السياسات في ضرورة التوجه نحو التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم تابعة للقطاع الخاص تتكامل مع منظومة التعليم العالي العام، ووضع نظم حديثة لتحفيز مؤسسات التعليم العالي الحكومية على تنويع مصادر تمويلها من خلال مساهمة الطلاب في بعض الرسوم الدراسية، إلي جانب إنشاء وحدات خدمية تساعد علي توفير دخل إضافي، وربط تخصيص التمويل الحكومي بمعدلات أداء مؤسسات التعليم العالي، وفي هذا السياق لابد من إعادة النظر في مبدأ مجانية التعليم العالي وإعادة صياغة الدور الحكومي في دعم التعليم العالي، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع الجامعات الأجنبية، مع ضرورة تحديث آليات تدويل التعليم العالي من خلال تطوير الإطار الأكاديمي و المؤسسي بكل مؤسسات التعليم العالي.

 ولابد أيضاً من وضع مجموعة متكاملة من السياسات التي تعطي أولوية لمعياري الجودة والعدالة، أي جودة خدمات التعليم العالي وعدالة توزيعها على كافة شرائح المجتمع. إذن، لابد من الاهتمام خلال هذه المرحلة بالارتقاء بجودة التعليم العالي بدلاً من التوسع الكمي فحسب، وبناء قدرات الجامعات لإتاحة الإدارة الذاتية لتلك المؤسسات، أي التوجه نحو اللامركزية، حيث تحتاج القدرة على البحث العلمي، وإثراء المعرفة بالاستناد إلي مستوى تنافسي على الصعيد الدولي.

 ويمكن للوزارات المعنية منح المزيد من الاستقلال الإداري لمؤسسات التعليم العالي الحكومية من أجل تحقيق إستراتيجيات التطوير الخاصة بتمويل التعليم العالي التي ذكرت سابقاً، وأيضاً، يجب تحديد أساليب للمحاسبة بموافقة رؤساء تلك المؤسسات، بالإضافة إلي أخذ آليات الجودة المختلفة، ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة في التطوير الأكاديمي، واعتبارها من أهم المكونات في رسم الخطط الإستراتيجية للتعليم العالي في المؤسسات التعليمية. وبناء علي ذلك، سيكون نظام الاعتماد الجديد وآليات تخصيص الموارد، والتي تربط التمويل بالأداء هي الوسيلة الفعالة لمراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي.

 وبناء علي ما سبق، فلا بد من أن تقلل وزارة التعليم العالي من تدخلها في شئون الإدارة، والتركيز على الوظائف الهامة الأخرى، مثل المساهمة الفعالة في تنفيذ الخطط الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، من خلال آليات تنافسية لتوزيع الموارد المتاحة، وللتشجيع على الارتقاء بالجودة، ومحاولة تحقيق إستراتيجيات التطوير، وتحقيق التميز في مؤسسات التعليم المصرية والارتقاء بها إلى المستويات المرجوة.

**المصادر والمراجع**

**أولاً: وثائق رسمية**

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2010- 2011، القاهرة، 2011.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2011)، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، القاهرة.
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2011)، (2012)، مصر في أرقام، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، مارس 2011، 2012.
4. المجلس الوطني المصري للتنافسية، (2009)، "ما بعد الأزمة المالية: التنافسية والتنمية المستدامة" التقرير السادس للتنافسية المصرية، القاهرة.
5. مجلس الوزراء المصري (2011)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ووزارة التعليم العالي، بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي.
6. وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم (2011)، 2000-2001- 2008-2009.
7. وزارة التعليم العالي(2009).، وحدة التخطيط الاستراتيجي، التعليم العالي في مصر، التقرير الوطني، ملخص (2009).

**8**- وزارة التنمية الاقتصادية: تقارير متابعة الأداء الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.

**9**- وزارة المالية، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة.

**ثانياً: المراجع باللغة العربية**

1. العربي، أشرف، (2010)، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية.
2. العربي، أشرف، (2009)، تمويل التعليم العالي في مصر: رصد الواقع، دراسة التجارب ومصادر التمويل المقترحة، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برنامج القضايا الاجتماعية.
3. عبدالرؤف، طارق، (2006)، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة ( الدول المتقدمة )، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية.
4. فاروق، عبد الخالق، (2008)، كم ينفق المصريون علي التعليم؟، دار العين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولي.

**ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية**

Becker, G. (1964). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education, New York: National Bureau of Economic Research, distributed by Columbia University Press.

Biltagy, M. (2010), Determinants of Optimal Schooling Level in Egypt Using a Human Capital Model, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt.

ENCC, (2010)) The Seventh Egyptian Competitiveness Report, “Green Egypt: A Vision for Tomorrow”, 2010.

Mincer, J. (1974), Schooling, Experience, and Earnings, National Bureau of Economic Research, New York.

OECD and World Bank. (2010, Reviews of National Policies for Education, Higher Education in Egypt, OECD Publishing.

OECD (2008), Education at a Glance, OECD, Paris.

OECD (2004), On the Edge: Securing a Sustainable Future for Higher Education, Program on Institutional Management in Higher Education, OECD, Paris.

OECD (2003), Changing Patterns of Governance in Higher Education, OECD, Paris.

Psacharopoulos, G. (1993), Returns to Investment in Education: A Global Update.” World Bank, WPS, 1067.

Salmi, J. and A. Hauptman. (2006), Innovations in Tertiary Education Financing: A Comparative Evaluation of Allocation Methods, World Bank, Washington, D.C.

Segers, M. and F. Dochy, (1996), Quality Assurance in Higher Education: Theoretical Considerations and Empirical Evidence, Studies in Educational Evaluation, Vol. 22, No. 2, Elsevier.

UNDP and Institute of National Planning (2010), Egypt Human Development Report 2010, Youth in Egypt: Building our Future, INP Publications, Cairo.

World Bank. (2007), Improving Quality, Equality, and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth, Education Sector Policy Note, Human Development Group, Middle East and North Africa Region, World Bank.

World Bank. (2002), Arab Republic of Egypt Higher Education Enhancement Project (HEEP), Washington D.C.

1. (\*) **تعمل د. مروة بلتاجي مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.** [↑](#footnote-ref-1)
2. () كما بلغت نسبة الإنفاق العام علي التعليم قبل الجامعي إلي إجمالي الإنفاق علي التعليم 66.4 %، 66.3 % عام 2010-2011،2011-2012، علي التوالي، بينما بلغت نسبة أوجه الإنفاق الأخرى علي التعليم إلي إجمالي الإنفاق العام علي التعليم 11.9 %، 12.3 % عام 2010-2011،2011-2012، علي التوالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام**،** مارس 2012). [↑](#footnote-ref-2)
3. أيضاً، تتقاضى بعض الكليات في الهند رسوماً تقدر بحوالي 500 دولار أمريكي سنوياً. [↑](#footnote-ref-3)
4. () تشمل الوفورات الخارجية عدة عناصر منها علي سبيل المثال: ارتفاع مستوي الديمقراطية، ارتفاع نسبة المشاركة السياسية، انخفاض معدل الجريمة، انخفاض معدلات الإنجاب. [↑](#footnote-ref-4)
5. () حيث تفترض الدراسة أن ما يتم تخصيصه للتعليم العالي من إجمالي حجم الإنفاق العائلي علي التعليم هو نفس النسبة التي تخصص من جانب الدولة وهي 21.4 %. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2012). [↑](#footnote-ref-5)
6. () لقد تم طرح خمسة وعشرون برنامجاً لإصلاح التعليم العالي ضمن الإستراتيجية القومية لإصلاح نظام التعليم العالي في مصر عام 2002، منها ستة برامج أساسية هي التي تمت الموافقة عليها في الخطة الخماسية (2002-2007) نظراً للضغوط المالية، وهذه البرامج هي: مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، مشروع المعاهد الفنية، مشروع ضمان الجودة والاعتماد، مشروع تطوير كليات التربية، مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مشروع صندوق تطوير التعليم العالي. [↑](#footnote-ref-6)
7. () تتكون موازنة الجامعات من عدة بنود، والأقسام الرئيسية فيها هي القسم الأول: للمرتبات، والثاني: النفقات الجارية باستثناء المرتبات، والثالث: الفوائد المالية المدينة بها الجامعات، والرابع: النفقات الاجتماعية التي يستفيد منها الطلاب مثل المدن الجامعية وغيرها، والخامس: الإنفاق الاستثماري. وتكمن المشكلة في عدم وجود مرونة في إعادة توزيع الموارد عبر بنود الموازنة. [↑](#footnote-ref-7)